مملكة تعيش على الفتنة!!

بسام أبو عبد الله

لا يتوانى آل سعود عن إشعال الفتنة في أي لحظة يشعرون فيها بالخطر، فهذا هو سلاحهم، ومنطقهم، وسياساتهم، وهذا ما هو مكلفون به منذ اتفاق عبد العزيز– روزفلت في أربعينيات القرن الماضي.. لا غرابة إطلاقاً فيما يفعلون مع إيران الآن، وما يفعلونه في سورية، والعراق، واليمن، والبحرين، وضد أبناء شبه الجزيرة العربية... هم ببساطة نظام فصل عنصري لكن على أساس المذاهب، والطوائف، إذ مازالوا يعتقدون أن بإمكانهم أن يشعلوا الفتنة متى أرادوا، ومتى شاء صاحب الجلالة، وأصحاب السمو الملكي من خلال خطاب، أو إعلام، أو كتاب مستأجرين.

معضلة آل سعود أنهم يحللون، ويركبون الأمور وفقاً لأهوائهم ومزاجهم، ويعتقدون أن العالم، والدول ما تزال تعيش في عصر آخر ليس عصر المعلومة، والصورة، والفيسبوك، والتويتر، وأن بإمكانهم أن يجروا خلفهم الدول الإسلامية لمجرد غضب سلمان، أو أحد من الأسرة الحاكمة، أو لمجرد فتوى من آل الشيخ تبيح قتل فلان، وتبجل فلاناً، وتنكل بفلان... مأساة حقيقية يعيشها العالم الإسلامي الذي يعتقد آل سعود، أنهم أسياده بالمال، والنفط واحتجاز الأماكن المقدسة رهينة لمزاجهم السياسي، وأهوائهم ومصالحهم.

آل سعود يعيشون مأزقاً تاريخياً يتمثل في أنهم طوال فترة هيمنتهم على شبه الجزيرة العربية يصدرون مشاكلهم الداخلية إلى الخارج عبر أجيال من التكفيريين، تنتقل من مكان إلى آخر في هذا العالم لتنشر عفن الوهابية، وآثامها، وتترك دماراً، وخراباً، وضحايا.. ثم يحدثك السعوديون عن وحدة الأمة الإسلامية والتقريب بين المذاهب، ومكافحة الإرهاب.

دعونا نسم الأشياء بأسمائها، ونزيل الأقنعة عن الوجوه، ونقول الحقيقة، وعلى مبدأ من (فمك أدينك)، فالسعوديون في أزمتهم الأخيرة المفتعلة مع طهران أرادوا بوضوح أن يشعلوا الفتنة بأي ثمن من خلال إعدام الشيخ نمر النمر، وأن يستفزوا الآخر لاعتقادهم أن العالم الإسلامي (طرش) يمكن اقتياده– بهذه البساطة يفكر هؤلاء، بهذه البلاهة يظنون، ولكن دعونا نطرح الحجة ونرد عليها– كي لا يقال إننا نتحرك على طريقتهم:

الجبير: يتحدث عن رفض تدخل أحد في الشأن الداخلي السعودي؟ سأوافق هنا أنه لا يحق لأحد التدخل في الشأن الداخلي لأي دولة باعتباره من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولكن السؤال يبقى: كيف يطالب الجبير بألا يتدخل أحد في شأن سعودي، وهو يتدخل في الشأن السوري، ويجمع مجموعات إرهابية، ويسلحها، ويمولها ويشرف على (معارضة سورية مزعومة)، يديرها كما يدير أحد مزارعه، ويخصص إعلاماً ممولاً منه، وكتاباً، ورداحين، وشتامين لمهاجمة النظام السياسي في سورية، ويريد أن يحدد من يحكم سورية ومن لا يحكمها، وشكل النظام السياسي، والدستور، والانتخابات والنشيد، والعلم، وبنية الجيش، والشرطة، والأمن، ثم يحدثك عن عدم التدخل في الشأن الداخلي!!!

– الجبير: يتحدث عن الفئة الضالة، ليبرر قطع الرؤوس والإعدامات وليقدم لنا نظاماً قضائياً عادلاً!

– إذا طبقنا مبدأ أسياد الجبير فهذا يعني قطع رأس كل معارض وكل منتقد، وكل صاحب رأي، وكل شاعر، وكل فنان، وكل إعلامي في النظام القضائي العادل السعودي، أي نظام المحاكم الوهابية التي استنسخ البعض منها هنا في بعض المناطق السورية، وطبقها تنظيم داعش بالضبط، إذ لا فرق هنا بين ما تفعله مملكة آل سعود، وداعش، سوى فرق بسيط أن داعش يصور عمليات قطع الرؤوس، أما آل سعود فيخرج وزير خارجيتها لتبرير العملية باسم القضاء العادل النزيه الذي لم نر جلسة واحدة من جلساته ولا محامياً يتحدث، ولا إعلاماً يغطي... فكيف سنعرف أن هذا القضاء عادل، ونزيه، إضافة إلى أن قطع رأس معارض أمر مدان عالمياً في القرن الحادي والعشرين.

– لا يبدو الأمر بحاجة للحجج، والبراهين فنظام آل سعود يشعر بالذعر والخوف، والاضطراب، وردود أفعال مسؤوليه، وتحليل سلوكه السياسي يدل على هذا الرهاب من الهزائم المتتالية، وعلى انكشاف، وسقوط الأقنعة، وعدم القدرة على إيجاد المخارج، وإنتاج الحلول، فمن هو مأزوم، وموتور لا يستطيع إبداع مخرج حتى لنفسه، فالقلق السعودي من إيران– صدقوني أنه ليس مذهبياً لأن الدين لدى آل سعود ليس إلا (أداة نصب واحتيال)، وإنما مصدر هذا القلق هو التخلف السعودي، مقابل التقدم الإيراني، ذلك أن السعودية بكل مليارتها لم تستطع إنتاج عالم واحد أو شاعر، أو أديب– إنما استطاعت أن تنتج آلاف القتلة والمجرمين، والتكفيريين، وآلاف الفتاوى في كل بذاءات الأرض، ورذالاتها...

– الأمر باختصار أن هناك نظاماً عقيماً، جاهلياً لا يستطيع العيش إلا على دماء الناس، والفتن المتنقلة، والكراهية، والتعصب وهذا النظام لم يعد بإمكانه تسويق كذبه، ونفاقه، ولم يعد أحد يصدقه فيما يدعيه سوى فصائل ثواره!!! ومتطرفيه– ومرتزقته الذين يعيشون على موائد البترودولار...

– أزمة السعودية عميقة، عميقة، وما يظهر منها ليس سوى رأس جبل الجليد، وأما القادم فهو أعظم، ولن ينفع آل سعود إثارة الفتنة بأي طريقة (التي لعن الله من يوقظها) ولعنة الله حكماً ستقع على آل سعود، مهما حاولوا، وناوروا، وكذبوا.

«التنسيق» ترجح أن يقوم دي ميستورا بإضافات على وفد المعارضة لأنه ينفذ قراراً دولياً

إصرار أميركي على موعد ٢٥ الجاري لبدء المفاوضات «لأن موازين القوى على الأرض تسير لمصلحة الحكومة»

الوطن – وكالات

وسط إصرار أميركي على بدء مفاوضات التسوية في سورية في موعدها المحدد، خوفاً من أن تفقد تأثيرها في الحل نتيجة تغير الموازين في أرض المعركة لمصلحة الجيش العربي السوري، استمر أمس التعتيم من قبل «الهيئة العليا للمفاوضات» على أسماء الوفد المعارض الذي سيواجه الوفد الحكومي السوري.

ورجحت «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» المعارضة أن يجري مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا إضافات إلى قائمة وفد المعارضة الذي اختارته «الهيئة العليا للمفاوضات» لأن هذا الوفد «غير كاف».

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال عضو المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي المعارضة منذر خدام: «وصلتنا أمس من الرياض رسالة مكتوبة بخط اليد من زملائنا في هيئة التنسيق الأعضاء في الهيئة العليا للمفاوضات وذلك عبر الانترنت لكننا لم نستطع قراءاتها.. ولا تتضمن أسماء وفد المعارضة الـ١٥ الذي سيواجه وفد النظام». وأوضح خدام أن أسماء وفد المعارضة «لم تذع.. يبدو أن ذلك متروك حتى آخر لحظة للإعلان عنه.. أو حتى يستكمل دي ميستورا مشاوراته».

وأعرب خدام عن اعتقاده، أن «وفد المعارضة بالطريقة التي تشكل بها في مؤتمر الرياض لن يكون كافياً وبالتالي لابد من إضافة أطراف أخرى لأن الروس مصرون على إضافة أطراف أخرى وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ أيضاً أشار إلى هذه المسألة، وبالتالي دي ميستورا ينفذ قرارات الأمم المتحدة ولا يستطيع أن يقبل بالاملاءات التي تملى عليه من قبل أطراف الائتلاف» المعارض.

وكشف خدام عن معلومات لدى هيئة التنسيق تفيد بأن «الأميركان مصرون على موعد المفاوضات في ٢٥ الجاري وعدم التأجيل»، موضحاً أن في التحليل السياسي فإن السبب وراء ذلك هو «أن الأوضاع على الأرض تتغير باستمرار لمصلحة الجيش العربي السوري وبالتالي يمكن أن نصل إلى مرحلة لا يكون لهم (الأميركيون) تأثير كبير على الحل».

وأضاف «هذا الاستعجال الأميركي مهم».

واختارت «الهيئة العليا للمفاوضات» خلال اجتماع لها في الرياض يومي الأحد والإثنين الماضيين بحسب تقارير صحفية أسماء الوفد المفاوض من مجموعة أسماء الخبراء والمستشارين الموجودة في لائحة الخيارات، وتضم الأسماء النهائية ٥٠ اسماً، وهي لائحة مفتوحة نسبيا، لكن المطلوب للجلوس على طاولة المفاوضات هم ١٥ شخصاً على الأغلب. والتقى دي ميستورا الثلاثاء «الهيئة العليا للمفاوضات» بعد انتهاء اجتماعها.

وأول من أمس تحدثت مصادر معارضة لـ«الوطن» وفضلت عدم ذكر اسمها بأن «الهيئة العليا للمفاوضات» قدمت خلال الاجتماع لدي ميستورا أسماء الوفد المعارض الذي سيشارك في مفاوضات جنيف المفترض أن تجري في ٢٥ الجاري بين الوفد المعارض ووفد حكومي، وذلك بعد أن توافقت على تلك الأسماء خلال اجتماع عقدته في العاصمة السعودية يومي الأحد والإثنين الماضيين. خدام وفي تصريحه لـ«الوطن» أعرب عن اعتقاده بأن ما قدم للمبعوث الأممي هم الأسماء الخمسون من دون إعلامه بالأسماء الـ١٥ التي سيتشكل منها الوفد الرئيسي».

على خط مواز قال المتحدث باسم «الهيئة العليا للمفاوضات» رياض نعسان آغا بحسب تقارير صحفية نشرت أمس: إن المعارضة جاهزة لعملية تفاوضية ولكن بعد التأكيد على بعض القضايا الأساسية والمبدئية ومنها وفق ما ذكر، «البعد الإنساني وعدم القبول بالتغيير الديموغرافي وتطبيق الفقرات ١٢ و١٣ و١٤ من القرار ٢٢٥٤، إضافة إلى اعتراض الهيئة على أن يكون هناك أي دور للرئيس بشار الأسد في المستقبل واعتبر أن هذا الأمر يحتاج إلى توضيح من مجلس الأمن»، وأضاف: «نحن نريد أن ندخل مفاوضات واضحة المعالم، والأهداف والنهايات، ويكون فيها هدف أساسي هو الانتقال من عهد إلى عهد ومن حقبة إلى حقبة، من دولة أمنية إلى دولة مدنية».

كما أكد الحاجة إلى العودة لمجلس الأمن لوضع الآليات لوقف إطلاق النار، وكأن الهيئة قادرة على تطبيق وقف إطلاق النار، وشدد المنسق العام على أن تنفيذ البنود ١٢ و١٣ و١٤ من قرار مجلس الأمن، التي تنص على، وقف فوري لإطلاق النار، وإنهاء الحصار، والإفراج عن المعتقلين، واعتبرها «أساسيات لا بد من تنفيذها قبل البدء بالعملية التفاوضية».

وهاجم نعسان آغا دي ميستورا قائلاً إن: «صفة ومهمة دي ميستورا تنحصر بكونه وسيطاً أممياً وليس وصياً على الشعب السوري»، وأضاف: «إنهم لن يقبلوا بأي إضافة تفرض عليهم فرضاً».

ووفقا للتقارير تبع الاجتماع الأول لـ«الهيئة العليا للمفاوضات» مع المبعوث الدولي اجتماع مسائي ثان تم بطلب منه لمتابعة المناقشات، ومحاولة إعطاء أجوبة عن الأسئلة التي تم طرحها في الاجتماع الأول.

من جهتها أبدت مصادر في المعارضة السورية، وفق ما نقلت عنها وكالة «أكي» الإيطالية للأنباء، شكوكها بإمكانية بدء المفاوضات في موعدها في ٢٥ الشهر الحالي، ورأت أن تراكم الخلافات الإقليمية والدولية قد يتسبب بتعطيل المفاوضات أو تأجيلها.

اعتبرت تصريحات المسلط ضد إيران «سخيفة جداً» و«جعلتنا طرفاً في الصراع»

«هيئة التنسيق» تهدد بالانسحاب من «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عن مؤتمر الرياض

الوطن

هددت «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» بالانسحاب من «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عن مؤتمر الرياض للمعارضة بعد تصريحات للمتحدث باسم الأخيرة بخصوص الخلافات القائمة بين إيران والسعودية على خلفية إعدام الرياض لرجل الدين نمر النمر.

وأعلنت «هيئة التفاوض العليا» أول أمس على لسان المتحدث باسمها سالم عبد العزيز المسلط عن «دعمها» لقرار السعودية «بقطع علاقاتها مع نظام طهران».

وفي تصريح لـ«الوطن»، وصف عضو المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق منذر خدام تصريحات المسلط ضد إيران بـ«السخيفة جداً». وقال: «جعلنا طرفاً في المعادلة في الصراع الإيراني السعودي الآن، ونحن ليس لنا مصلحة كشعب سوري ولا حتى كمعارضة أن نكون الآن جزءاً من هذه الاستقطابات الإقليمية.. هذا الأمر يكلفنا مشاكل ودماء في سورية».

وأوضح خدام، أن هيئة التنسيق سوف تصدر بياناً رسمياً يتضمن «إدانة لتصريحات المسلط وفيه نوع من التهديد بالانسحاب من الهيئة العليا للمفاوضات إذا استمر هذا الأمر».

وأضاف: «نحن لا نقبل أن هيئة انتخبت لمهمة محددة وهي إدارة المفاوضات مع الحكومة السورية وهي ليست جسماً سياسياً أن تصدر بيانات وتصريحات فيها مشاكل».

معتبراً أنه «في هذه الحالة تفقد مصداقيتها وتفقد المهمة التي أنشئت من أجلها».

وأكد خدام، أن هذه الاعتراضات على سلوك «الهيئة العليا للمفاوضات» لا تأتي فقط من هيئة التنسيق إنما أيضاً من رئيس الائتلاف خالد خوجا والائتلاف بشكل عام «لأنه هناك مساعي سعودية وقطرية لتحويلها لجسم سياسي بديل لكل التشكيلات السياسية المعارضة الأخرى وخاصة الائتلاف وهذا غير مقبول بالنسبة لنا».

وتابع: «كان هناك بند (في البيان الختامي لمؤتمر الرياض) بهذا الموضوع ونحن أصررنا على إلغائه وتم شطبه».

وكان المسلط قال في تصريحه: «ندعم قرار المملكة العربية السعودية بقطع علاقاتها مع نظام طهران، وتستنكر الهيئة العليا للمفاوضات المنبثقة عن مؤتمر الرياض لقوى الثورة والمعارضة السورية ما قام به نظام طهران الحاقد من جريمة تضاف إلى سجل جرائمه ومخالفته لكل الأعراف الدولية والدبلوماسية بالمساس بسيادة دولة لها المكانة والثقل عبر استهداف سفارتها، وتندد الهيئة العليا للمفاوضات بممارسات النظام الإيراني البشعة بحق الشعب الإيراني أولاً، ومخططات الهيمنة وتوسعة النفوذ على حساب الدول العربية والإسلامية ثانياً، من خلال دعم الأنظمة الفاسدة والميليشيات الطائفية في كل من العراق وسورية ولبنان واليمن، والتي أزهقت أرواح مئات الآلاف من الضحايا».

لجنة التواصل تحذر من تزايد أعداد الدواعش في التل إذا لم تحل أزمة المدينة

الوطن

دعا نائب رئيس لجنة التواصل في مدينة التل بريف دمشق الشمالي غازي سليم جاموس السلطات السورية إلى حل الأزمة القائمة في المدينة بأسرع وقت ممكن، محذراً من أن استمرارها قد يؤدي إلى تزايد أعداد المسلحين فيها وخصوصاً المنضوين منهم في تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال جاموس: إن أعداد الدواعش قبل إغلاق الطريق كانت لا تتجاوز العشرين، ولكن الآن تزايد إلى نحو ٢٠٠ نتيجة الإغراءات التي يقدمها التنظيم في ظل الفقر المدقع الذي تعيشه أغلبية العائلات».

وذكر، أن –إضافة إلى الدواعش– في التل ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مسلح ينتمون إلى تنظيم جبهة النصرة المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، ونحو ٢٠٠ ينتمون إلى ميليشيا «الجيش الحر»، لافتاً إلى أن جميع هؤلاء المسلحين من أبناء المدينة، ويتحصنون في المنطقة الغربية منها، وأن المدينة لا تشهد أي مظاهر مسلحة. ونفى جاموس بشكل قاطع، ما تردد من أنباء بأن عناصر من تنظيم داعش عادت للظهور بشكل علني في شوارع المدينة، معتبراً أن من يروج لمثل هذه الشائعات فله «غايات مغرضة».

وأغلقت السلطات المعنية طريق معربا– التل من ناحية دمشق في ٢٣ تموز الماضي إثر حادثة اعتداء على عنصر أمن في المدينة من مسلحين ما أدى إلى استشهاده. وفي التل ما بين ٨٥٠ ألفاً إلى مليون نسمة أغلبيتهم العظمى من المهجرين من مناطق ساخنة في ريف العاصمة، وأما عدد السكان الأصليين حالياً في المدينة لا يتجاوز الـ٣٠ ألف نسمة.

وأوضح جاموس، أنه لا يسمح بالدخول والخروج من وإلى المدينة إلا للموظفين والطلاب، كما أنه لا يتم السماح بإدخال المواد الغذائية والخضراوات والمحروقات، مشيراً إلى أن ما يتم إدخاله هو مواد غذائية فقط من خلال منظمات دولية. ولفت إلى أن الفرن الاحتياطي الشرقي هو الفرن الوحيد الذي يعمل في المدينة، والبالغة مخصصاته ٩٠ ألف طن في الأسبوع، الأمر الذي تسبب بنقص حاد في مادة الخبز.

وناشد جاموس «الحكومة حل أزمة التل عبر فتح الطرق والسماح بإدخال المواد الغذائية والمحروقات وتشغيل الفرن الآلي الرئيسي»، لافتاً إلى أن الفقر الشديد الذي تعانيه الأسر دفع بعض أبنائها إلى الانضمام إلى تلك التنظيمات وخصوصاً داعش، معتبراً أن هذا الأمر «ليس في مصلحتنا».

وأكد، أنه «لا حاضنة شعبية للمسلحين في المدينة»، وأن لجنة التواصل حاولت مراراً العمل على تسوية أوضاعهم، أو إخراجهم من المدينة لكن «خلافات المسلحين الداخلية عرقلت جهود اللجنة».

وأشار إلى أنه تم منذ أربعة أشهر تشكيل «لجنة عائلات» للسيطرة على المسلحين وإقناعهم بتسوية أوضاعهم أو الخروج من المدينة».

وذكر، أن الجهود التي تقوم بها لجنة التواصل في المدينة تبلغ الجهات المعنية في الدولة بها بشكل دوري.

وسائل إعلام أميركية تتحدث عن خطة وضعتها واشنطن تتضمن استفتاء دستورياً في كانون الثاني ٢٠١٧ وانتخابات رئاسية في آب

وكالات

تواصل واشنطن تدخلها في الشؤون السورية الداخلية وتستبق مسار العملية السياسية التي تحاول الأمم المتحدة التعاون مع الأطراف الدولية والإقليمية لحلها كاشفة عن مواعيد معينة لخطوات العملية السياسية التي غيبت فيها الرئيس بشار الأسد وتعرقلها التوترات السعودية الإيرانية الأخيرة، لتمتد هذه العملية ١٨ شهراً تنتهي في آب من العام المقبل بانتخابات رئاسية جديدة.

وسربت وكالة «أسوشايتد برس» الأميركية وثيقة اعتبرت أن أفضل سيناريو تراه إدارة الرئيس أوباما لعملية الانتقال السياسي في سورية يتوقع استمرار الرئيس بشار الأسد كزعيم للبلاد حتى آذار ٢٠١٧، بعد نحو أكثر من خمس سنوات من دعوات الرئيس الأميركي باراك أوباما للرئيس الأسد «بالرحيل»، حيث تستلم هيئة انتقالية الصلاحيات الكاملة.

وأكدت الوثيقة التي نقلها موقع الدايلي ستار الأميركي عن الوكالة أن الجدول الزمني أعده مسؤولون أميركيون مكلفون بالتعامل مع الأزمة السورية يستند على خطة واسعة أقرتها الأمم المتحدة من خلال اجتماعات فيينا في تشرين الثاني من العام الماضي، ووفقاً لهذه الإستراتيجية، فإن انتخابات رئاسية وبرلمانية ستجري في آب ٢٠١٧ كذلك وفي غضون ذلك، تدار سورية من هيئة الحكم الانتقالي. وأوضحت الوثيقة أن العملية السياسية تبدأ الشهر المقبل، التي تنطوي على فترة انتقالية لمدة ١٨ شهراً، وفقاً للخطة التي أقرها مجلس الأمن الدولي الشهر الماضي، وأن واشنطن تهدف منها «تخليص سورية من (الرئيس) الأسد وتجريد إيران من موطئ قدم لها في قلب العالم العربي وبشكل كبير تغيير المعادلة الأمنية للدول المجاورة مثل إسرائيل ولبنان وتركيا». وأعرب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية، ستيفان دي ميستورا عن أمله، في أن تبدأ المفاوضات بين الحكومة والمعارضة في جنيف بـ٢٥ الشهر الجاري.

كما توقع الجدول الزمني الأميركي أن يفرض مجلس الأمن طوقاً على إطار المفاوضات بين ممثلي الحكومة والمعارضة، وأنه سيتم تشكيل لجنة أمنية في نيسان المقبل من شأنها أن تشمل ممثلين عن الحكومة والعسكريين، وزعماء المعارضة «المعتدلين» والمقاتلين، تتطور لاحقاً إلى إنشاء هيئة الحكم الانتقالي التي سيعترف بها مجلس الأمن في شهر أيار المقبل أيضاً، على أن تقوم بإصلاحات سياسية تشمل «ترشيح المجلس التشريعي المؤقت ومؤتمر دولي للمانحين لتمويل التحول الديمقراطي في سورية وإعادة الإعمار»، دون أي إشارة إلى دور الرئيس خلال المرحلة الانتقالية. أما الفترة من أيار حتى تشرين الثاني ٢٠١٦ حين سيتم انتخاب خليفة لأوباما فستكون لصياغة دستور جديد، يعقبه إعطاء فرصة للشعب السوري للتصويت عليه في كانون الثاني عام ٢٠١٧، وفقا للجدول الزمني، وبعد ذلك يتم في آذار ٢٠١٧ ما سمته الخطة «الأسد يتخلى عن الرئاسة» حيث يلاحظ من صيغتها أن واشنطن تكرر إملاءاتها وتدخلها بشؤون الدول فهي تفترض مسبقاً نتيجة للانتخابات.

وأكملت الوثيقة بأن الهيئة الانتقالية ستستلم كامل الصلاحيات التنفيذية اعتباراً من آذار ٢٠١٧ على أن تعيدها للحكومة السورية الجديدة بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في آب ٢٠١٧.

لكن الوثيقة أوضحت وجود عقبات كثيرة أمام هذه الخطة أهمها «الانقسام المتزايد بين السعودية السنية وإيران الشيعية، التي تدعم طرفي نقيض في الصراع السوري»، بعدما مارست واشنطن ضغوطاً شديدة للاتفاق على اجتماعات فيينا لصياغة طريقة للمضي قدماً في إيقاف الحرب الدائرة في سورية، لكن آل سعود أعدموا رجل الدين الشيعي البارز نمر باقر النمر تبعه قطع الرياض للعلاقات الدبلوماسية مع طهران بعدما اقتحمت سفارتها في طهران على يد من سمتهم الوثيقة «الغوغاء» احتجاجاً على إعدام النمر، مع تأكيدها عدم وضوح تأثير تلك التطورات في مساعي الحل السياسي في سورية.

وأوضحت الوثيقة أنه للتغلب على التوتر السعودي الإيراني إذا كانت محادثات السلام بين الحكومة السورية والمعارضة تمضي قدماً في وقت لاحق من هذا الشهر كما هو مخطط لها وإذا كانت ناجحة، فإن التحدي الأكبر لهذا الجدول الزمني الأميركي هو عدم الاتفاق حتى الآن حول «مستقبل الرئيس الأسد»، رغم أن البرنامج الذي نصت عليه الوثيقة أيضاً لم يقدم أي رؤية لما يمكن أن يحمله المستقبل بعد الانتخابات الرئاسية ٢٠١٧، في ظل إصرار الحكومة السورية ومؤيديها إيران وروسيا أن هذه الانتخابات مرتبطة بقرار للشعب السوري، ورجحت الوثيقة إمكانية اعتراض روسيا وإيران على الجدول الزمني الأميركي «لترك ستة أشهر قبل أن تعقد الانتخابات».

بالمقابل فإن المعارضة تصر على رحيل الرئيس الأسد والمعارضة متفقة في ذلك مع حلفاء الولايات المتحدة مثل السعودية وقطر وتركيا وبذلك يخونون أميركا باعتبارها لا تصر على رحيل الرئيس السوري، بل تحاول تحقيق التوازن، بين اعتبارات عديدة وتقدم العديد من الأهداف الإستراتيجية لها أولوية قصوى حالياً من قبيل القضاء على داعش وخاصة في مقرها الرئيسي شمال سورية، بحسب الوثيقة، بعدما تراجعت واشنطن وحلفاؤها في العواصم الأوروبية في الأشهر الأخيرة عن المطالب التي تدعو الرئيس الأسد إلى ترك السلطة فوراً.

الطوائف المسيحية على التقويم الشرقي تحتفل بالميلاد

نالبنديان: وعي السوريين الضامن لخروج بلادهم منتصرة

أكد مطران الأرمن الأرثوذكس لأبرشية دمشق وتوابعها آرماش نالبنديان أن سورية ستبقى دائماً وأبدا منارة للأمم في تعزيز روح المحبة والتآخي وأن وعي أبنائها سيظل الضامن الأكبر لخروجها منتصرة في مواجهة الفتن والمؤامرات. وفي عظته بمناسبة الاحتفال بعيد الميلاد المجيد للطوائف المسيحية التي تسير على التقويم الشرقي في كنيسة الأرمن الأرثوذكس بدمشق، قال نالبنديان: «ونحن نحتفل بميلاد السيد المسيح رسول المحبة والسلام نصلي وندعو ونطلب من الله أن ينعم على سورية بالسلام وعلى شهدائنا بالرحمة والخلود. وأضاف «بهذا العيد نتوجه بالتهنئة إلى الشعب العربي السوري وإلى راعي السلام الرئيس بشار الأسد والجيش العربي السوري البطل ضمانة السلام في وطننا الحبيب».

في سياق متصل، جدد البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي دعوته لوقف الحروب على سورية وفلسطين والعراق واليمن وعودة جميع المهجرين إلى ديارهم.

كما دعا الراعي خلال ترؤسه قداساً أمس في بكركي الدول إلى إيجاد الحلول السياسية السلمية القائمة على العدالة وحقوق الجميع، مؤكداً أن العالم أجمع يدين كل ممارسة سياسية من دول عظمى تتلاعب بمصير شعوب الأرض وتحرمها من الاستقرار وتذكي الحروب لأهداف سياسية واقتصادية وإستراتيجية.

وفي الشأن اللبناني، طالب الراعي المسؤولين السياسيين بالخروج من دائرة المصالح الذاتية والفئوية وبناء دولة المؤسسات من خلال انتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية وحفظ الاستقرار في البلاد.

سانا